الأمم المتحدة S/2017/1040

مجلس الأمن

Distr.: General
11 December 2017
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

في هذه الرسالة، تحيل أوروغواي والسويد، بصفتهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، مذكرة موجزة عن وقائع الاجتماع المعقود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن اليمن (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* أولوف **سكوغ**
السفير

*(توقيع)* ماثيو **رايكروفت**
السفير

*(توقيع)* إلبيو **روسيلي**
السفير

151217 151217 17-22347 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأوروغواي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

## فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن: موجز وقائع الاجتماع المعقود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن اليمن

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعا بشأن الحالة في اليمن. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطات قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، دجايمي ماكغولدريك، ومديرة البرنامج القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مارتا كولبرن. وقد عُقد هذا الاجتماع بعد فترة وجيزة من إخطار الأمم المتحدة بإعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة للسماح بإيصال شحنات المساعدة الإنسانية بعد أكثر من أسبوعين من الحصار البحري والجوي والبري الشامل. وأبدى أعضاء المجلس، الذين مارس العديد منهم ضغوطا من أجل رفع الحصار، اهتمامهم بتفاصيل ذلك الإعلان. وبالإضافة إلى ذلك، ركزوا في أسئلتهم على أثر الحصار على النساء والفتيات، وعلى قدرات مكتب المبعوث الخاص والفريق القطري على تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وتقييم احتياجات المرأة من أجل تحديد أهداف المعونة الإنسانية على النحو الملائم، ومشاركة المرأة في مفاوضات المسار الثاني والمسار الثالث في ضوء تعليق محادثات السلام الرسمية منذ منتصف عام ٢٠١٦، والتخطيط لدور ميثاق المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن.

وذكر المبعوث الخاص أن الحالة في اليمن قد تدهورت بدرجة كبيرة منذ الاجتماع السابق لفريق الخبراء غير الرسمي، الذي عُقد قبل ثمانية أشهر، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة بسبب الإغلاق التام للمجال الجوي والبري والبحري اليمني، وتجاهُل الأطراف لواجب حماية المدنيين، وتدمير البنى التحتية المدنية. وأشار إلى استمرار تعليق محادثات السلام ومواصلة مكتب المبعوث الخاص عمله مع الأطراف لتعود إلى طاولة المفاوضات، ولتتفق على وقف الأعمال العدائية، وتنفذَ تدابير لبناء الثقة كتلك التي اقترحها ميثاق المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن. ولم تمثل الأطراف أبدا لحصة ٣٠ في المائة المقترح تخصيصها للمرأة في الحوار الوطني، ولذلك عمل المكتب على إيجاد سبل بديلة لإشراك المرأة. وظل المبعوث الخاص يتلقى المشورة من الميثاق بانتظام، وسيرحب بتوسيع نطاق دوره وتمكينه من الحصول على مزيد من الفرص للقيام بالدعوة. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلع المكتب إلى تعزيز تفاعله مع الشبكات النسائية الأخرى، وتقديم الدعم لمشاركة المرأة في المفاوضات على مستويات أخرى، مثل لجان التهدئة، أو في تأمين وصول المساعدات الإنسانية في مواقع محددة. وبفضل الدعم المقدم من حكومة اليابان، أصبحت الآن للمكتب وحدةٌ صغيرة معنية بالمسائل الجنسانية والمرأة والسلام والأمن، على الرغم من الإقرار بأن تلك القدرات ينبغي أن تموَّل من الميزانية العادية.

وقدم المنسق المقيم إحاطة إلى المشاركين بشأن أثر النزاع على الحالة الإنسانية، وشدد على أهمية أن يشمل رفع الحصار السلعَ التجارية والوقود اللازم لضخ المياه لـ ٢,٥ مليون شخص ليست لهم إمكانية الحصول على ما يكفيهم من الماء. وقد كان لذلك أثر كبير في تفشي وباء الكوليرا، الذي تضرر منه أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ من اليمنيين. وفي حين أن ٧ ملايين من اليمنيين معرضون لخطر المجاعة، لا يتوافر من

الإمدادات الغذائية سوى ما يكفي لمدة ٨ أو ١٠ أسابيع. وتحد أوجه عدم المساواة بين الجنسين الراسخة بشدة من إمكانية حصول المرأة على المعونة والخدمات وسبل كسب العيش، وأدى ذلك إلى ظهور استراتيجيات سلبية للتكيف وعرض النساء لمخاطر العنف الجنسي والعنف المنزلي وممارسة الجنس من أجل البقاء، ولا سيما في سياق التشريد القسري. ويقدر أن العنف القائم على نوع الجنس زاد بنسبة ٣٦ في المائة في العام الحالي، وبنسبة ٧٠ في المائة خلال مجموع فترة النزاع. وقد خلصت دراسة استقصائية أجرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة في صفوف المشردين داخليا إلى أن حوالي نصف جميع حالات الزواج تشمل فتيات تقل أعمارهن عن ١٥ سنة. كما إن النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعيلها الإناث ارتفعت بقدر كبير أثناء النزاع، ولا سيما في أوساط السكان المشردين. وقدرت بعض التقييمات نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها فتيات تقل أعمارهن عن ١٨ سنة بأكثر من ٢٠ في المائة. ويمثل الرجال الغالبية العظمى من المدنيين الذين قُتلوا مباشرة في النزاع، مقارنة بمن لقوا مصرعهم بسبب عواقبه، ولكن ٤,٥ ملايين من النساء والفتيات لا تزلن معرضات لخطر العنف. وعلاوة على ذلك، لا تقدَّم أي خدمات في ٦٥ في المائة من مرافق الصحة الإنجابية و ٥٥ في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية. وتدرك الأمم المتحدة وشركاؤها في الفريق القطري للعمل الإنساني تمام الإدراك الأزمة التي تواجهها النساء والفتيات، وقد أنشأت آليات لجمع معلومات مصنفة وتقديم حلول مناسبة، وذلك بدعم من مستشاري الشؤون الجنسانية المنتدبين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وتلا مدير البرنامج القطري التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مقتطفات من رسالة وجهها ميثاق المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن إلى فريق الخبراء غير الرسمي. وفي تلك الرسالة، التي تم تعميمها في وقت لاحق على أعضاء المجلس، يطالب أعضاء الميثاق بهدنة فورية، وبإعادة فتح جميع الموانئ أمام المعونة الإنسانية والسلع التجارية، واستئناف محادثات السلام الرسمية مع الامتثال لحصة ٣٠ في المائة المحددة في الحوار الوطني، والتي دعا إليها مجلس الأمن، وإنشاء لجنة الشؤون الجنسانية كجزء من الهيكل الرسمي لمفاوضات السلام. وسلطت الرسالة الضوء على مسائل هامة أخرى، منها تهريب الأسلحة والإفراج عن السجناء ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، كما تضمنت طلبا بتقديم الدعم إلى قطاعي التعليم والصحة، ويشمل ذلك الصحة الإنجابية، والمنظمات النسائية، وإشراكها في قيادة الجهود المتعلقة بمكافحة الإرهاب واجتثاث التطرف ومكافحة الفساد. وباعتبار هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتولى مهام أمانة الميثاق، فقد أعربت عن تأييدها لتوسيع نطاق الفرص المتاحة له وأشارت إلى دراسة يجري حاليا إنجازها بشأن عمله منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وبشأن رؤية أعضائه. وبسبب الحصار، تم تأجيل اجتماع كان من المقرر أن يعقده الميثاق في تشرين الثاني/نوفمبر، وتم تحديد موعد جديد لعقده في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

واشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في عرض بعض التوصيات المقدمة إلى خبراء المجلس. ولا تزال التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابق لفريق الخبراء غير الرسمي المعني باليمن توصياتٍ وجيهةً وينبغي تنفيذها، ولا سيما في الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والمعنية بمكافحة الإرهاب وفرض الجزاءات، وفي اجتماعات مجلس الأمن المقبلة وقراراته بشأن اليمن. وللاطلاع على تلك التوصيات، تحيل الأمانة على الوثائق المقدمة في الاجتماعات السابقة، وقد أضافت إليها توصيتين جديدتين هما: أن يقدم مجلس الأمن وأعضاؤه الدعم لفريق الخبراء الدوليين البارزين وأن يكفل أن ولايته وملاك موظفيه وخبراته

وتقاريره تغطي بشكل ملائم ما يرتكب من جرائم قائمة على نوع الجنس، وأن يعقد مجلس الأمن جلسة بصيغة آريا في ٢٠١٨ مع تكريسها للاستماع لطائفة متنوعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني النسائية اليمنية. وجدد مكتب الممثلة الخاصة التأكيد على أن لجنة الجزاءات ينبغي أن تشمل العنف الجنسي بولايتها وبدراية فريق الخبراء، وشدد على ضرورة أن تضع الأمم المتحدة ترتيبات لرصد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليلها والإبلاغ عنها، على أن يشمل ذلك دراسة الصلة بين التطرف العنيف والاتجار بالبشر والعنف الجنسي، على النحو المبين في القرارين ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧) بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. ودعا المكتب أيضا إلى زيادة الاهتمام بالخدمات الحيوية المقدمة للناجيات من العنف الجنسي. ففي اليمن، لا يعرف سوى القليل عن تلك الصلة أو عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع بصفة عامة، وذلك بسبب النقص في الخدمات، والعوامل الثقافية، وانعدام الأمن، والشرط القاضي بأن يقوم مقدمو الخدمات بإبلاغ الشرطة.

وقد التزم الرئيسان المشتركان للجنة بمتابعة تلك التوصيات.